الأزمة الحادة تدفع للاحتفاظ بالأرباح سنوياً لتنفيذ مشاريع بـ 25 مليار دينار في 5 سنوات

3 سنوات عجاف للنفط.. هكذا انهارت أرباح «مؤسسة البترول» 100٪

أحمد مغربي

إيرادات الاستثمار تساهم بـ 22٪ من توزيع الأرباح السنوية.. والنفط الخام بـ 16٪ فقط

انخفاض ربح التشغيل بواقع 140٪ ليصل إلى 726 مليون دينار

أكبر انهيار للأرباح منذ سنوات دفع للاقتراض لتمويل مشاريع إستراتيجية

بعد انهيار أسعار النفط على مدى العامين الماضيين، تبدو مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها أقل قوة في ظل تهاوي أرباحها بأكثر من 100٪ على مدار السنوات الـ 3 الماضية، وذلك على الرغم من صمود الإنتاج النفطي عند مستويات تزيد على 3 ملايين برميل يوميا.

وتأتي نتائج «البترول» السنوية ضمن سلسلة من النتائج السيئة لشركات النفط الكبرى في العالم في ظل انهيار أسعار النفط العالمية التي بلغت مؤخرا أدنى مستوياتها منذ 12 عاما.

وحققت «مؤسسة البترول» مجمل ربح خلال السنة المالية 2013/2012 بلغ 2,5 مليار دينار، وهي سنة الذروة لأسعار النفط، ثم تهاوى الربح في العام المالي 2014/2013 الى 1,4 مليار دينار بعد هبوط أسعار النفط لنحو النصف، لتسجل بذلك أكبر انخفاض في الأرباح على مدار تاريخها بواقع مليار دينار دفعة واحدة. ولاحقا استقر الأرباح في السنة اللاحقة 2015/2014 عند 1,2 مليار دينار.

وإذا نظرنا الى ربح التشغيل فإنه انخفض بواقع 140٪ لينحدر من مستوى 1,7 مليار دينار خلال السنة المالية 2013/2012 ليصل الى 726 مليون دينار خلال 2016/2015، وانخفضت إيرادات المحفظة الاستثمارية التي تديرها مؤسسة البترول بواقع 36٪ ليصل مجمل ربح الاستثمار الى 171 مليون دينار مقارنة مع ربح بلغ 233 مليون دينار.

وتساهم إيرادات الاستثمار بحوالي 22٪ من توزيع الأرباح السنوية فيما يساهم النفط الخام بـ 16٪ من الأرباح.

الأرباح المحتفظة

وتأتي أرباح «البترول» السنوية من تسويق النفط الخام العائد للدولة مقابل هامش ربح يندرج ضمن أرباح المؤسسة ويتراوح بين 1,5٪ و2,5٪ من سعر البيع العالمي ويؤول صافي أرباح المؤسسة إلى الخزينة العامة للدولة بعد استقطاع 10٪ كاحتياطي عام، إلا في حال ما يقرره المجلس الأعلى للبترول بأن تحتفظ المؤسسة بأرباحها لتمويل مشروعها. وعلى مدار العامين الماضيين احتفظت «مؤسسة البترول» بكل الأرباح المحققة – حسب مصادر مسؤولة أبلغت «الأنباء» – بعد موافقة المجلس الأعلى للبترول بغرض المساهمة في تنفيذ المشاريع النفطية الكبرى البالغة قيمتها 25 مليار دينار خلال الخطة الخمسية. وبنظرة أبعد من أرباح مؤسسة البترول، فالاقتصاد الكويتي، سابع أكبر منتج للنفط على مستوى العالم، يتباطأ بشكل ملحوظ، في ظل انخفاض إيرادات الدولة والتوجه للمرة الأولى منذ قرابة عقدين من الزمن للاقتراض من الأسواق العالمية بعد تسجيل أول عجز في الموازنة منذ 16 عاما.

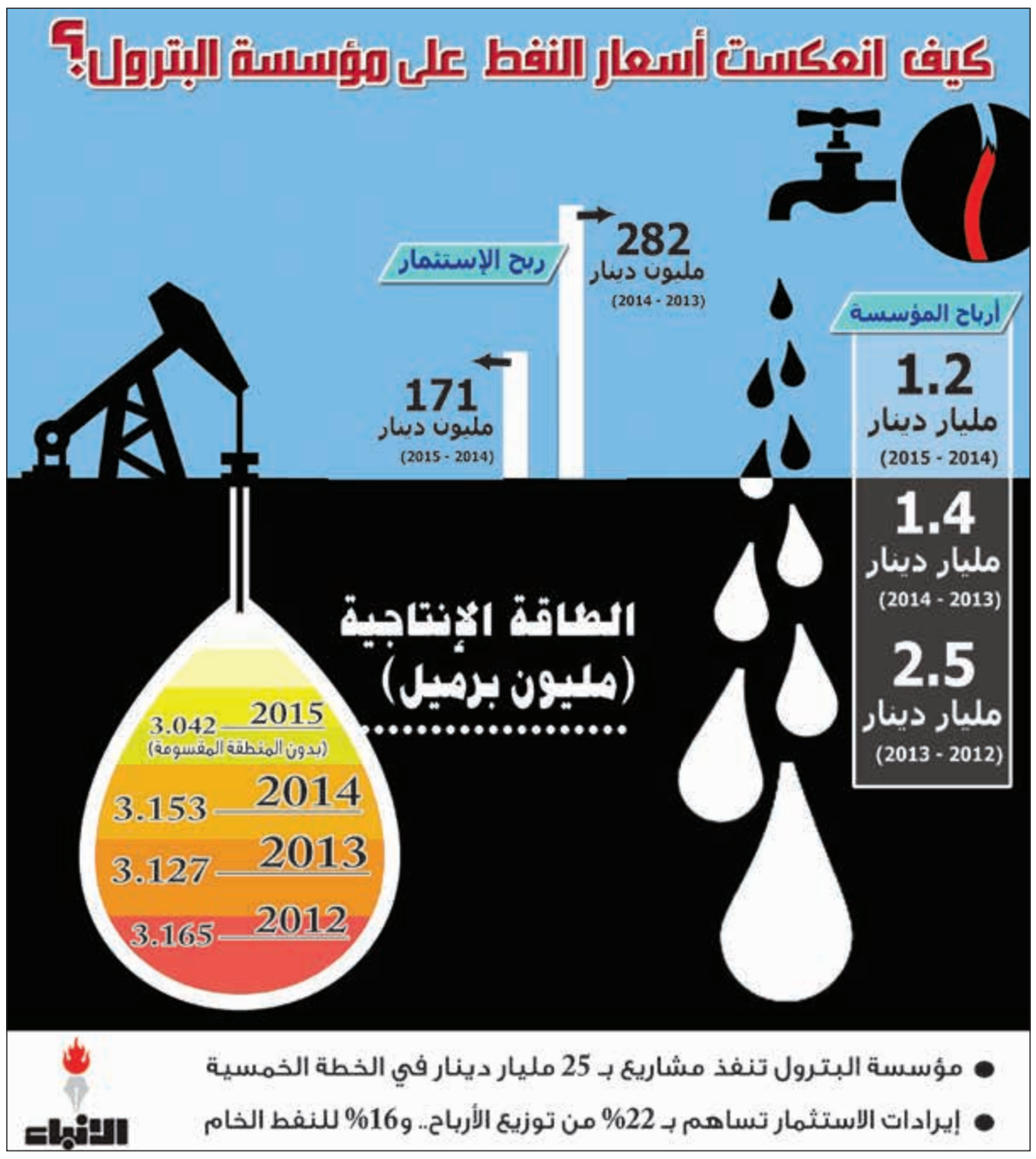

تراجع الأسعار واستمرار المشاريع

ووسط معاودة التراجع في أسعار النفط الكويتي ليتداول قريبا من 40 دولارا للبرميل، أعلنت الكثير من شركات النفط والغاز الكبرى أنها تعتزم تقديم تخفيضات أخرى في محاولة للبقاء في الصناعة وسط بيئة غارقة، وبالتالي أصبحت الكويت أمام استحقاق تقديم خصومات هي الأخرى لتجارى الكثير من الدول المجاورة.

وعلى عكس النهج الذي اتبعته كبرى الشركات النفطية وعلى رأسها شركة «شل» و«توتال»، بخفض استثماراتها الرأسمالية للتعايش مع أسعار النفط المنخفضة، اعتزمت مؤسسة البترول الكويتية زيادة برامجها الاستثمارية لتنفيذ استراتيجية طموحة لزيادة إنتاج النفط الخام الى 4 ملايين برميل بحلول 2020 والتوسع في تكرير النفط عبر بناء أكبر مصفاة في العالم بطاقة 615 ألف برميل يوميا في منطقة الزور جنوب البلاد. وفي وقت سابق، أعلنت «مؤسسة البترول»، اعتزامها الاقتراض من الأسواق المحلية والعالمية لتمويل مشروع الوقود البيئي المتعلق بتطوير مصفاتي ميناءي عبدالله والاحمدي ونجحت شركة البترول الوطنية المسؤولة عن تنفيذ المشروع في توقيع عقود الشريحة الأولى للتمويل بقيمة 1,2 مليار دينار، وتتلخص فلسفة الشركة في الاقتراض الخارجي بالحفاظ على الكاش في تنفيذ مشاريع استراتيجية مثل مصفاة الزور ومشاريع النفط والغاز.

خطوات تقشفية

ولم تقدم «مؤسسة البترول» وأي من شركاتها التابعة على خطوات تقشفية حادة، وذلك عقب تنفيذ العاملين في القطاع النفطي لاضراب شامل في أبريل 2016 على خلفية حذف بعض المزايا التي يتمتع بها العاملون وعلى رأسها مكافأة المشاركة في النجاح السخية التي وصلت في بعض السنوات إلى 4 رواتب للعاملين. وفي مقابل الاحتفاظ بالمزايا الوظيفية للعاملين في النفط التزمت «البترول» بعدم منح منتسبيها اي مزايا إضافية أو زيادات في الرواتب خلال السنوات الـ 5 المقبلة تمهيدا لتجميد الميزانية التشغيلية للشركات التابعة البالغ عددها 8، بالإضافة الى شركة وليدة جديدة ستدير مصفاة الزور ومنشأة استيراد الغاز ومجمع جديد للبتروكيماويات.

وتأتي تلك الخطوة من «البترول»، نتيجة لمخاوف جديدة من انزلاق الأسعار لما هو أبعد من المستويات الحالية، على الرغم من وجود بوادر لاستقرار الأسعار خلال الاجتماع المرتقب لـ «أوبيك» في نهاية الشهر الجاري لخفض مستويات الإنتاج بواقع 700 ألف برميل يوميا.

استيعاب الصدمة

وهبطت أسعار النفط بأسوأ وتيرة شهرية منذ الأزمة المالية عام 2008، بعد علامات على أن كبار المنتجين في منطقة الشرق الأوسط ما زالت مستمرة في ضخ مستويات قياسية على الرغم من التخمة العالمية.

ويبدو ان مؤسسة البترول استوعبت صدمة انهيار الأسعار خلال العامين الماضيين في إعادة بناء نماذج أعمالها لتصبح أكثر كفاءة تشغيلية وأكثر مرونة مالية في المخاطر النظامية للسوق على الرغم من الضغوط التسعيرية الهائلة للنفط الخام والمشتقات البترولية، ومع التحسن التدريجي للأسعار ومع بقاء النفط في حيز 40–50 دولارا خلال 2017، بدأت الشركات المنتجة للطاقة في التعافي التدريجي واستيعاب انتكاسة أسعار النفط.

تحليل

استبيان "المالية" وضعها في ورطة التراجع عن الإصلاحات

هل جاءت دعوة المواطنين لحوار حول وثيقة الإصلاح متأخرة؟!

محمود فاروق

غلاف وثيقة الإصلاح الاقتصادي

بعض الأسئلة معروفة إجاباتها الرافضة.. كضريبة القيمة المضافة

الاستبيان جعل الخيارات محدودة أمام "المالية" للمضي في الإصلاحات

23 ٪ من القرارات اتخذت.. مثل زيادة البنزين والكهرباء

أثارت دعوة وزير المالية أنس الصالح المواطنين الكويتيين المشاركة في استبيان عام على موقع الوزارة حول وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح الاقتصادي الكثير من الجدل، حيث رأى مواطنون ان تلك الخطوة جاءت متأخرة للغاية كون الوزارة دعت إلى حوار مجتمعي حول إجراءات يرونها مؤلمة شعوبيا وكذلك تم إقرارها فعليا ودخلت حيز التنفيذ منذ أشهر.

خطوة الاستبيان أصبحت بحسب مواطنين مسار جدل أكثر من الوثيقة نفسها، فإذا ما خرج الاستبيان برفض القرارات فهل ستتراجع الحكومة عن خطوات دافعت عنها باستماتة ورأت فيها طوق النجاة من أزمة النفط التي لا يبدو لها حل في الأفق وتدخل حينها في إشكالية كبيرة تتمثل في رفض نتيجة الحوار المجتمعي الذي دعت هي اليه؟ او تتراجع عن قراراتها الاقتصادية وتلك خطوة ستكلفها كثيرا امام مؤسسات التصنيف العالمية، او ربما وبحسب المواطنين تضطر إلى جعل الاستبيان طي النسيان إذا ما جاءت نتيجته برفض قاطع لإجراءتها وتلك إشكالية أكبر.

جاء الاستبيان من 13 سؤالا 23٪ منها حول إجراءات تم اعتمادها ودخلت حيز التنفيذ بالفعل مثل زيادة أسعار البنزين على المواطنين والمقيمين وزيادة الكهرباء والماء على المقيمين، بالإضافة الى أسئلة أخرى حول الضريبة على الشركات وأخرى للقيمة المضافة، وبالطبع لن تلقي ترحيبا يذكر كونها ستكون خطوات ناسفة لفكرة دولة الرفاه التي تمتعت بها الكويت طيلة سنوات طويلة.

ويرى خبراء ان خطوة الاستبيان واستشراف آراء المواطنين هي من اهم الخطوات التي تسبق الإجراءات الحساسة التي تلمس حياتهم ولكن لا بد ان تسبق القرارات لا ان تكون عقب التنفيذ فتفقد أي معنى او تأثير يذكر. وعلى الجانب الآخر، يرى فريق من المواطنين أن الخطوة إيجابية وتفتح المجال لتبني آرائهم كونهم سيشاركون بصورة ما في القرارات الاقتصادية المصيرية التي تمس دخولهم وتكلفة المعيشة من خلال تضمن الوثيقة لفرض ضرائب ورفع لدعوم الطاقة وخصخصة ستأتي بالطريق وتدابير تقشفية أخرى ستتلاحق تباعا وربما يجدون اذانا مصغية لرأيهم الذي ربما يحمل رفضا لهذه الاجراءات.

الاستبيان حمل في طياته بعض التناقضات فيما يخص فتح المجال ام تفرقة في إجراءات التقشف بين المواطنين والوافدين وتلك الخطوة تنسف الدعوة لخفض النفقات من الأساس وذلك بحسب الإحصاءات الحكومية التي توضح حجم الاستهلاك والنفقات على كل الأصعدة وفي شتى مناحي الحياة داخل الكويت، وربما أيضا ستخلق سوق سوداء للسلع التي سيتم دعمها للمواطنين حالها حال بعض السلع التموينية المدعومة في الوقت الراهن. وتطرق الاستبيان إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة البالغ نسبتها 5٪، حيث من المتوقع ان تدخل حيز التنفيذ بداية عام 2018 لتضيف أعباء مالية وتضخمية جديدة على الموطن الكويتي بسبب توقعات بارتفاع مستويات التضخم 1٪ إضافية بجانب مثلها بعد تطبيق زيادة البنزين. ويبدو الاستبيان وبحسب محللين محاولة لإيجاد دعم شعبي لسلسلة الإجراءات التي يجري الاعداد لها بعد الضجة والصخب الذي اثاره قرار رفع أسعار البنزين ثم محاولة استدراكه من خلال قرار أحدث جدلا أكبر عبر منح كل مواطن 75 ليترا شهريا كدعم عيني لمواجهة ارتفاع أسعار السلع، وهذا الدعم واجه موجة غير مسبوقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي واثار انقساما نيابيا- حكوميا.

أقر ما يعرف بوثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي منتصف مارس 2016 وشملت 6 محاور هي:

- الإصلاح المالي
- إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي
- مشاركة المواطنين في تملك المشروعات
- اصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية
- الإصلاح التشريعي

ويتضمن البرنامج الإصلاحي الذي شملته الوثيقة استحداث ضريبة أعمال الشركات بنسبة 10٪.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

فيصل حسين فهد العمر

ينعى

ببالغ الحزن والأسى

الفقيد المغفور له بإذن الله تعالى

العم الغالي

محمد فهد عمر العمر

وقد ووري جثمانه الثرى

يوم أمس السبت الموافق ٢٠١٦/١١/١٢

تقبل التعازي

الرجال: ديوان العمر – العديلية – قطعة ٢– على الدائري الرابع

تلفون: ٦٦٦٦٠٩٠٣

النساء: العديلية – قطعة ٢ – شارع المروءة – منزل ٧

تلفون: ٩٩٥٢٨٨٥٣

إنا لله وإنا إليه راجعون